التحالف يلوّح بإجراءات تسقط الحصانة عن مطار صنعاء

واصل تحالف دعم الشرعية في اليمن، تنفيذه ضربات جوية لأهداف عسكرية مشروعة في صنعاء، مؤكداً أن الضربات تأتي استجابة فورية للتهديد وإطلاق المسيرات من مطار صنعاء الدولي، مشيراً إلى أن العملية تتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية.

وأكد التحالف أن مطار صنعاء قاعدة عسكرية لخبراء «الحرس الثوري» و«حزب الله» الإرهابي، مشيراً إلى أن الميليشيا الحوثية تستخدم مواقع ذات حصانة قانونية لتنفيذ هجمات عابرة للحدود، مشدداً على عزمه اتخاذ إجراءات قانونية لإسقاط الحصانة إذا لزم الأمر لحماية المدنيين.

ميدانياً، أعلن التحالف مصرع أكثر من 110 من عناصر ميليشيات الحوثي في محافظتي مأرب والجوف اليمنيتين في 15 عملية نفذها خلال الـ24 ساعة الماضية في المحافظتين.

ويأتي ذلك في وقت عصفت فيه الاتهامات بالخيانة بصفوف الميليشيات في محافظة إب، مع فشل قادتها في تجنيد السكان للقتال في صفوفها، في ظل مواصلة القوات المشتركة التقدم في عمق المحافظة، ووصولها إلى أولى مناطق مديرية شرعب الرونة التابعة لمحافظة تعز؛ حيث لقي شيخ قبلي مصرعه في إب، كما تمت تصفية أحد مشرفي الميليشيات، بالتزامن مع بدء حملة جبايات وتجنيد قسري في مديريات العدين الأربع، بإشراف وزير الإدارة المحلية في حكومة الميليشيات الانقلابية.

لا جلسات للحكومة ... والراعي يرفض بقاءها «رهينة»

«يوم غضب» في لبنان احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية

احتجاجات في لبنان

شهدت مناطق لبنانية عدّة، احتجاجات وإقفال طرق تحت عنوان «يوم الغضب» بسبب تدهور الأوضاع المعيشية وانهيار سعر صرف الليرة، بحسب وكالة الأنباء الألمانية. وقطع محتجون في شمال لبنان اوتوستراد البداوي بالاتجاهين والطرق الفرعية وكل المسارب المؤدية إلى ساحة النور في مدينة طرابلس بالسيارات والإطارات والحجارة. وقطع محتجون في بيروت عددا من الطرق والمدينة الرياضية بالإطارات المشتعلة، وأعلنوا أن تحركهم هو صرخة جوع بسبب انقطاع الأدوية وارتفاع أثمانها، وطالبوا اللبنانيين بالنزول إلى الشارع.

وأغلق محتجون في مدينة صيدا عاصمة الجنوب ساحة النجمة في المدينة بالسيارات، كما قطعوا الطرق عند ساحة تقاطع ايليا في المدينة وأمام شركة الكهرباء احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

وكانت مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي دعت لاعتبار يوم الاثنين «يوم غضب» وقطع الطرق تنديدا بتدهور الأوضاع وانعدام الخدمات الأساسية وغياب المعنيين عن تحمل مسؤولياتهم.

يذكر أن لبنان يشهد منذ خريف عام 2019 أزمة مالية واقتصادية هي أسوأ 10 أزمات عالمية وربما إحدى أشد ثلاث أزمات منذ منتصف لقرن التاسع عشر، في غياب لأي أفق حل، بحسب تحذير البنك الدولي في يونيو الماضي.

وارتفعت مع هذه الأزمة أسعار السلع بشكل جنوني خاصةً بعد ارتفاع سعر صرف الدولار ليلامس 25 ألف ليرة لبنانية بعدما كان مثبتاً عند 1500 ليرة. وتصاعدت أسعار المحروقات بعد رفع الدعم عنها، كما أدى رفع الدعم عن أدوية الأمراض المزمنة إلى ارتفاع أثمانها بين 5 و10 أضعاف.

تصاعدت الدعوات لاستئناف جلسات مجلس الوزراء المعطلة بفعل الخلافات على إجراءات المحقق العدلي في ملف انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، الذي يتهمه «حزب الله» وحركة «أمل» بتسييس التحقيق، من غير أن تسفر الاتصالات والمباحثات عن أي حل لاختراق المشهد، وسط دعوات دولية لإنجاز لبنان المطلوب منه على صعيد الإصلاحات بما يمكنه من الاستفادة من دعم دولي يخفف الأزمات المعيشية المتفاقمة. ويتصدر ملف مشروع قانون موازنة المالية العامة للعام 2022، سلم أولويات الحكومة، بحسب ما قالت مصادر وزارية لـ«الشرق الأوسط»، وهو المطلوب إنجازه في المهل الدستورية المحددة بما يتسنى للبنان الانطلاق في مسار التفاوض مع صندوق النقد الدولي ومخاطبة المؤسسات الدولية الأخرى، إلى جانب إقرار البطاقة التمويلية وغيرها من المشاريع التي تضع حداً للأزمات المعيشية المتفاقمة.

وفيما تزداد المخاوف من تفجر مجلس الوزراء في حال انعقاده من أول جلسة إذا قرر اتخاذ قرارات مرتبطة برفع سعر الدولار الجمركي أو زيادة أسعار خدمات حيوية بغية تقليص الفجوة المالية في عائدات الحكومة المالية، قالت المصادر إن هناك توجهاً لتأجيل البحث في تلك الملفات إلى ما بعد أول السنة، ريثما يتم إنجاز الملفات الحيوية المطروحة وفي مقدمها مشروع قانون الموازنة لإحالته إلى البرلمان وإقراره في مجلس النواب قبل نهاية يناير المقبل، وهو آخر المهل الدستورية لإقرار قانون موازنة المالية العامة، مشيرة إلى أن الملفات المعيشية والاقتصادية الضاغطة وفي مقدمتها البطاقة التمويلية «يجب أن تكون في صدارة الأولويات».

غير أن كل ذلك، مرهون باستئناف جلسات مجلس الوزراء التي لم تسفر الاتصالات عن أي خرق يحل معضلة عدم انعقاده، على ضوء الخلاف على إجراءات القاضي البيطار. وسأل البطريرك الماروني بشارة الراعي في عظته أمس: «بأي حق يُمنع مجلس الوزراء من الانعقاد؟ هل ينتظر المعطلون مزيداً من الانهيار، ومزيداً من سقوط الليرة اللبنانية، والمزيد من الجوع والفقر وهجرة الشباب والعائلات وقوانا الحية والمزيد من تدهور علاقات لبنان مع دول الخليج؟» وأضاف «لا يجوز لمجلس الوزراء أن يبقى مغيباً ورهينة هذا أو ذاك، فيما هو يعد أساساً للسلطة المعنية بإنقاذ لبنان. وكيف يقوم بواجب مستحقات المؤسسات الإنسانية والاجتماعية وزيادة سعر التكلفة، وعدد هذه المؤسسات 400، وفيها 25 ألف موظف، و50 ألف مستفيد؟ هذه المؤسسات تقوم بعمل هو في الأساس من مسؤولية الدولة والسلطة فيها». وجدد الراعي تأكيده أن مصلحة جميع المعنيين في لبنان في ملف تفجير مرفأ بيروت، «تقضي أن يَستمر التحقيقُ وتَنجلي الحقيقة، فلا تبقى الشكوكُ الشاملة والاتهاماتُ المبدئية تحوم فوق رؤوس الجميع أكانوا مسؤولين أم أبرياء». وتابع: «وحدَه القضاء الحر والجريء والنزيه يزيل الشكوك فيُبرئ البريء ويُدين المسَبب والمرتكب والمتواطئ والمهمل»، مضيفاً: «حريَ بالجميع، من مسؤولين وسياسيين وإعلاميين، أن يحترموا السلطة القضائية ويكُفوا عن الإساءة المتعمدَة إليها في إطار ضرب جميع ركائز النظام اللبناني، الواحد تلو الآخر».

ليبيا: طعون الدبيبة وسيف الإسلام تتصدر.. وتمديد تسليم بطاقات الاقتراع

انتخابات ليبية سابقة

مدّدت «المفوضية العليا للانتخابات» في ليبيا فترة تسلم بطاقة الناخب، على الرغم من انتهاء المهلة التي كانت مقررة سلفاً بحلول، في وقت تصدرت فيه الطعون المقدمة ضد ترشح رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، والأخرى المقدمة من سيف الإسلام القذافي ضد قرار استبعاده، المشهد الانتخابي الملتهب في البلاد.

وأكد محمد المنفي، رئيس «المجلس الرئاسي»، أنه «يعمل جاهداً من أجل إنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، الرئاسية والتشريعية، بشكل متزامن، عبر تحقيق كل الضمانات اللازمة، حتى تكون انتخابات حرّة ونزيهة، تعبّر نتائجها عن إرادة الشعب الليبي، وتحقق كامل شروط العملية الديمقراطية».

ونقل المنفي عن الدبلوماسي السلوفاكي يان كوبيش الذي استقال مؤخراً من منصبه كرئيس لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والتقاه أمس بالعاصمة طرابلس، تجديده لـ«دعم المنظمة الدولية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، في موعدها المحدد»، مؤكداً أن «المجتمع الدولي يتطلع لهذا الاستحقاق المهم، الذي سيعبر بالليبيين إلى مرحلة الاستقرار والسلام».

وقيّدت أمس لجنة الطعون الابتدائية بمحكمة استئناف طرابلس طعوناً ضد مفوضية الانتخابات، ورئيسها عماد السايح، كما تلقت عدة طعون ضد ترشح عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة للانتخابات الرئاسية، بينما وزّع نشطاء وثائق قالوا إنها تتعلق بـ«حمله لجنسية أخرى»، ما اعتبروه «سبباً كافياً لاستبعاده من الانتخابات».

ووسط إجراءات أمنية مشددة، ساد الغموض نظر محكمة استئناف سبها طعناً قدّمه محامي سيف الإسلام، النجل الثاني للعقيد الراحل معمر القذافي، على قرار استبعاده من الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقالت وسائل إعلام محلية إن «القاضي الثالث المختص بالنظر في الطعن وصل إلى مقر المحكمة بعد الإعلان عن تأجيل الجلسة بسبب تأخره وعدم اكتمال نصاب المحكمة وأعضاء الهيئة القضائية».

وبررت «مفوضية الانتخابات» في بيان أصدرته، تمديد مهلة تسلم بطاقات الاقتراع نظراً لما وصفته بـ«الإقبال المتزايد على تسلم البطاقات من قبل الناخبين، الذين تجاوز عددها (مليوني بطاقة)، وتقديراً للظروف التي واجهت بعض الناخبين وحالت دون إمكانية حضورهم لمراكز التوزيع».

ودعت المواطنين المسجلين بسجل الناخبين إلى اغتنام هذه الفرصة والإسراع بتسلم بطاقاتهم التي من خلالها يقرّرون رؤيتهم لمستقبل البلاد، على حد قولها.

وتجاوز عدد المستلمين للبطاقات الانتخابية مليونين، من أصل 2.8 مليون بطاقة تم تسليمها إلى 1906 مراكز انتخاب.

بدوره، قال رئيس المفوضية عماد السائح، إنه سيحرص على أن يكون يوم 24 ديسمبر المقبل يوم الاقتراع بدون مخالفة المعايير الدولية لتنفيذ العمليات الانتخابية، مشيراً إلى أن «تزامُن الانتخابات البرلمانية والرئاسية كان أحد الشروط التي أصرت عليها معظم الأحزاب السياسية، لافتاً إلى موافقة مجلس النواب على إجراء الانتخابات النيابية مع الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية».

ورغم تأكيده على أن «الوضع الأمني مستقرّ نسبياً في ليبيا»؛ فإنه لفت في المقابل إلى «تورط جماعات مسلحة خارجة عن القانون في بعض الحوادث الأمنية».

في غضون ذلك، تعرض محمود عبد العزيز، أحد أبرز الإعلاميين المحسوبين على تركيا وجماعة «الإخوان» وعضو المؤتمر الوطني السابق، للاعتداء والضرب، من عناصر أمنية في العاصمة طرابلس.

وقال شهود عيان إن الاعتداء تم في بلدية بوسليم بسبب محاولته تسلم بطاقات انتخابية لم تُسلم لأصحابها، بينما برر مسؤولو الأمن الحادث بقيامه بالتصوير خلسة داخل مقرات المفوضية للتشكيك في العملية الانتخابية دون إذن مسبق من الجهات المختصة.

واستغل «المجلس الأعلى للدولة» الذي يرأسه خالد المشري الحادث لمطالبة وزارة الداخلية بفتح «تحقيق بشأن حالات الاعتداء ومحاسبة مرتكبيها؛ وللتعبير عن قلقه الشديد إزاء الأخبار المتواترة عن المخالفات المسجلة فيما يخص تسجيل وتسلم بطاقات الناخبين»، بعدما اعتبرها «عمليات تزوير ممنهجة»، وحمّل المجلس مفوضية الانتخابات المسؤولية عن هذه الحوادث.

بدورها، قالت مفوضية الانتخابات إن «قيام بعض المواطنين بممارسة مهام وأعمال المراقبة والمتابعة للعملية الانتخابية دون أي صفة قانونية أو اعتبارية يعد خرقاً للقانون واللوائح التنظيمية التي تؤسس لتنفيذ عملية انتخابية تخضع للمعايير والمبادئ الدولية الحاكمة».

البرهان يصل إلى الفشقة لتفقد القوات بعد المعارك على الحدود مع إثيوبيا

أفاد تلفزيون السودان بأن رئيس مجلس السيادة قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان وصل إلى الفشقة الصغرى، بعد المعارك العنيفة التي شهدتها المنطقة بين قوات سودانية وأخرى إثيوبية. وقالت القناة إن الزيارة تهدف إلى «تفقد القوات المسلحة».

وكانت مصادر عسكرية أفادت بأن المعارك التي دارت فجر السبت على الشريط الحدودي مع إثيوبيا أسفرت عن مقتل 21 من القوات السودانية وجرح ما لا يقل عن 30 آخرين، وفق وكالة الأنباء الألمانية.

واندلعت المواجهات إثر توغل قوات إثيوبية داخل الأراضي السودانية شرق بركة نورين عند مستوطنة ملكامو بعمق 17 كيلومتراً.

وتشهد حدود السودان وإثيوبيا توتراً عسكرياً منذ نوفمبر من العام الماضي عندما أعاد الجيش السوداني نشر قواته في أراضي الفشقة واسترد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي ظلت مجموعات إثيوبية تفلحها تحت حماية الميليشيات لأكثر من 25 عاماً.

من جانبها، تتهم إثيوبيا القوات المسلحة السودانية بتأجيج الأوضاع على الحدود بالتوغل داخل مناطقها واحتلال أراضيها الزراعية.

الجيش المصري يتعهد مجابهة «مخططات لزعزعة الاستقرار»

تعهد قادة ومسؤولون في الجيش المصري، بمجابهة «مخططات لزعزعة الاستقرار الأمني في البلاد»، مستعرضين أمام عدد من أعضاء مجلسي «النواب» و«الشيوخ» جانباً من «الأوضاع الحالية والتهديدات التي قد تواجه الأمن القومي المصري في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة».

وأفاد بيان مصري، بأن الفريق أول، محمد زكي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي، استقبل وفداً من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، بحضور الفريق أسامة عسكر رئيس أركان حرب القوات المسلحة وعدد من كبار قادة القوات المسلحة، حيث تناول اللقاء «استعراض الأوضاع الحالية والتهديدات التي قد تواجه الأمن القومي المصري في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة». ونقل البيان أن رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية «استعرض الموقف الحالي والتحديات التي تواجه الأمن القومي المصري، وجهود القوات المسلحة في مجابهة كل المخططات التي تهدف إلى زعزعة حالة الاستقرار الأمني التي تشهدها حالياً الدولة المصرية».

وأشار البيان إلى أن اللواء أركان حرب أحمد العوضي رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، أكد في كلمته «على الشكر للقوات المسلحة على الجهود التي تبذلها في مختلف المجالات بكل تفان وإخلاص لصالح مصر وشعبها العظيم»، فيما أعرب اللواء أركان حرب، أسامة منتصر رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس الشيوخ خلال كلمته عن «التقدير التام لما تقوم به القوات المسلحة من مشاركة فعالة في كل الموضوعات والقضايا التي تعود بالنفع على أمن مصر واستقرارها».

ونوه وزير الدفاع المصري، بأهمية «التواصل الدائم لمتابعة كل الموضوعات والقضايا التي تطرأ على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. بما يدعم الدور الذي يقوم به أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في دعم ركائز الأمن القومي باعتبارهم ممثلي مختلف أطياف الشعب المصري العظيم، كما أكد على جاهزية القوات المسلحة لردع كل من تسول له نفسه العبث بأمن مصر واستقرارها».

مفوضية الانتخابات العراقية ترسل آخر الطعون إلى القضاء

في حين باشرت مفوضية الانتخابات العراقية بإرسال آخر الطعون المسجلة على بعض المحطات الانتخابية إلى الهيئة القضائية، ردت الممثلة الأممية في العراق جينين بلاسخارت، على المنتقدين لها بوصفها «عجوزاً»، والمتهمين لها بالتواطؤ في تزوير الانتخابات البرلمانية التي جرت مطلع، أكتوبر الماضي.

وأرسلت مفوضية الانتخابات، آخر الطعون إلى الهيئة القضائية وتحدثت عن الطريقة التي سيتم بها موعد إعلان النتائج النهائية.

وقال عضو الفريق الإعلامي في المفوضية عماد جميل في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية (واع)، إن «المفوضية باشرت (اليوم – أمس الأحد) بإرسال الطعون إلى الهيئة القضائية، وستبت الهيئة بالطعون بشكل نهائي خلال الأيام المقبلة».

واستقبلت مفوضية الانتخابات أكثر من 2000 طعن انتخابي موزعة على عموم محافظات البلاد، من دون أن تسفر تلك الطعون عن أي تغيير جدي في خريطة الأشخاص والتحالفات الفائزة في الانتخابات، ومن دون أن تقدم دليلاً واضحاً عى الاتهامات بالتزوير التي وجهتها الأطراف الخاسرة للعملية الانتخابية.

وحول الموعد النهائي لإعلان النتائج، يلاحظ أن عضو الفريق الإعلامي للمفوضية عماد جميل يتحدث بحذر ويسعى إلى تحاشي ذكر موعد محدد، واكتفى بالقول: «بعد إنهاء جميع الطعون ومصادقة الهيئة القضائية عليها، ستعلن المفوضية خلال يومين، النتائج النهائية».

وليس من الواضح متى ستنهي الهيئة القضائية من الطعون المقدمة، مما يعزز فكرة أن الاعتراضات والاحتجاجات التي أعقبت إعلان النتائج أثرت سلباً على سرعة إنجاز إعلان النتائج الذي كانت تروج له المفوضية المستقلة قبل إجراء الانتخابات باعتبار النظام الإلكتروني «المحكم»، الذي استخدم لأول مرة في الانتخابات الأخيرة وكان يتوقع أن يتجاوز معظم عقبات التأخير بإعلان النتائج في الدورات البرلمانية السابقة.

من جهتها، ردت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت، على المنتقدين لها بوصفها «عجوزاً»، وقالت خلال مؤتمر استراتيجيات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بأربيل، «هناك اليوم من يقول عني امرأة عجوز، وهو أكبر مني سناً، لقد كنت أول وزيرة دفاع في هولندا، وأول ممثلة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق».